



البحرين: مع استمرار قضية الاستئناف، بعثة مراقبة المحاكمة وجدت أن عقوبة سجن نبيل رجب خمس سنوات جاءت بعد إجراءات محاكمة غير عادلة

التقرير الدولي لبعثة مراقبة المحاكمة 21 فبراير/شباط 2018

(تاريخ النشر: 8 مايو/أيار 2018)

ا. مقدمة

في 21 فبراير/شباط، حُكم على المدافع البحريني البارز عن حقوق الإنسان نبيل رجب بالسجن لمدة خمس سنوات بسبب تغريداته عن الحرب في اليمن والظروف السيئة في سجن جو في البحرين. وكان قد حُكم على نبيل رجب بالسجن لمدة سنتين في قضية منفصلة لمقابلات إعلامية اجراها، وسُجن في ظروف قاسية للغاية منذ اعتقاله في 13 يونيو/حزيران 2016.

يعد نبيل رجب رئيساً لمركز البحرين لحقوق الإنسان، ومديراً مؤسساً لمركز الخليج لحقوق الإنسان، ونائب الأمين العام للفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، وعضو المجلس الاستشاري لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة هيومان رايتس ووتش. لقد كان رجب مناصراً لحقوق الإنسان منذ فترة طويلة في منطقة الخليج، مما أعطى صوتاً لأولئك الذين لا يستطيعون التحدث عن أنفسهم. ونتيجة لعمله، تعرض بشكل متكرر إلى التهيب الجسدي، وإلى الاعتقالات موضع الشك والاحتجاز والأحكام بالسجن وحظر السفر من السلطات البحرينية.

بمناسبة جلسة الاستماع التي انعقدت في 21 فبراير/شباط 2018، كُلف تحالف يضم منظمات حقوقية بعثة لمراقبة المحاكمة في البحرين. يتكون هذا التحالف من مركز الخليج لحقوق الإنسان، ومرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، وهو شراكة بين الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، وفرونت لاين ديفنדרز، ومنظمة القلم الإنجليزي ومركز البحرين لحقوق الإنسان¹. وقد نفذتها محامية ذات خبرة في أيرلندا، وهي التي كتبت هذا التقرير.

أثناء مهمتها، اجتمعت المراقبة مع محامية نبيل رجب، **جليلة السلطان**، في مكاتبها لمناقشة القضية وإجراءات المحاكمة، وحضرت محاكمة نبيل رجب في 21 فبراير/شباط 2018، إلى جانب مراقبين دوليين. ينظر هذا التقرير، تقرير بعثة مراقبة المحاكمة، في عملية محاكمة نبيل رجب التي بلغت ذروتها بصدور الحكم ضده بالسجن لمدة خمس سنوات في 21 فبراير/شباط 2018، وكذلك الامتثال للمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان والحالة العامة لحقوق الإنسان على أرض الواقع في البحرين.

¹ انظر البيان الصحفي المشترك [البحرين: الحكم على نبيل رجب بالسجن لمدة 5 سنوات أخرى بسبب تغريداته بعد إجراءات محاكمة غير عادلة حسب مراقب الجلسة](#) نشر في 23 فبراير/شباط 2018

II. مضايقات قضائية لنبييل رجب لا تنتهي

في 2 أبريل/نيسان 2015، أُلقي القبض على نبييل رجب عقب تغريدات قيل أنها نشرت من حساب باسمه على موقع تويتر. وكانت التهمة الأولى التي وُجّهت له هي "الإساءة لهيئة نظامية" (وزارة الداخلية) بموجب المادة 216 من قانون العقوبات البحريني، حيث تتعلق بتغريدات تدين تعذيب المعتقلين في سجن جو ("تغريدات سجن جو"). وُثق ذلك أيضاً في مقالة رأي نُشرت في صحيفة [هافينغتون بوست](#).

تتمثل التهمة الثانية في "نشر شائعات كاذبة أثناء الحرب" بموجب المادة 133 من قانون العقوبات البحريني، وتتعلق بتغريدات قيل أن نبييل رجب أعاد نشرها حول الخسائر في صفوف المدنيين التي تسببت فيها غارات التحالف العسكري بقيادة السعودية في اليمن. ويعتبر هذا إنتهاك لحظر حكومي لأي ذكر عام ينتقد الصراع. اتهم نبييل رجب أيضاً "بالإساءة إلى بلد أجنبي" (المملكة العربية السعودية) بموجب المادة 215 من قانون العقوبات البحريني ("تغريدات اليمن").

احتجز نبييل رجب لدى الشرطة حتى 4 أبريل/نيسان 2015، عندما تم تقديمه إلى النيابة العامة للتحقيق معه. وفي نهاية جلسة التحقيق، أمر المدعي العام باعتقال نبييل رجب لمدة سبعة أيام. جُدد الاحتجاز لمدة 15 يوماً بشكل متكرر حتى 14 مايو/أيار 2015، عندما حكم عليه بالسجن لمدة ستة أشهر بسبب تغريدات له في سبتمبر/أيلول 2014 تحدث فيها ضد جماعات متطرفة وإرهابية، بما في ذلك أولئك الذين كانوا أعضاء في قوات الأمن البحرينية.

في 13 يوليو/تموز 2015، أصدر ملك البحرين عفواً ملكياً لإطلاق سراح نبييل رجب قبل إنقضاء الفترة المتبقية من الحكم بالسجن لمدة ستة أشهر. وفي نفس اليوم، فرض المدعي العام على نبييل رجب حظراً على السفر فيما يتعلق بالتهمتين "الإساءة لهيئة نظامية" و"نشر شائعات كاذبة أثناء الحرب" في قضية منفصلة².

بعد مرور عام في 13 يونيو/حزيران 2016، أُلقي القبض على نبييل رجب مرة أخرى وتم الكشف عن قضايا ضده في الأشهر التالية، بما في ذلك إعادة تنشيط القضايا التي سبق أن سُجن بسببها في أبريل/نيسان 2015 قبل الحكم عليه بتهم أخرى.

يقضي نبييل رجب حالياً حكماً بالسجن لمدة سبع سنوات بعد عقوبتين منفصلتين:

- في 10 يوليو/تموز 2017، أصدرت المحكمة الجنائية الصغرى في المنامة حكماً بالسجن لمدة عامين ضد نبييل رجب بتهم "نشر أخبار كاذبة وبيانات وشائعات عن الوضع الداخلي للمملكة من شأنها المساس بشأنها ومكانتها" تعود إلى مشاركته في مقابلات إعلامية. أيدت محكمة الاستئناف الحكم في 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2017، وكذلك محكمة التمييز في 15 يناير/كانون الثاني 2018. بموجب هذه العقوبة فقط، سيظل في السجن حتى ديسمبر/كانون الأول 2018، على الرغم من وجوده في السجن بالفعل منذ يونيو/حزيران 2016.
- في القضية المسماة "بقضية تويتر"، حكمت عليه المحكمة الجنائية الكبرى في البحرين في 21 فبراير/شباط 2018 بالسجن لمدة خمس سنوات بتهم "الإساءة لهيئة نظامية" و"نشر شائعات كاذبة أثناء الحرب" و"الإساءة إلى بلد أجنبي" (المملكة العربية السعودية). تتعلق تلك التهم "بتغريدات سجن جو" و"تغريدات اليمن" المذكورة أعلاه.

² انظر الخطاب المفتوح المشترك البحرين: عبرت المنظمات الغير حكومية للملك عبر رسالة أنه يجب رفع حظر السفر عن المدافع عن حقوق الإنسان نبييل رجب لكي يتمكن و عائلته من السفر من أجل توفير مساعدة طبية لزوجته نشر في 25 يناير/كانون الثاني 2016

في 23 أبريل/نيسان 2018، استأنف رجب الحكم بالسجن لمدة خمس سنوات، على الرغم من أنه قرر في وقت سابق عدم الاستئناف بسبب احتمالية عدم تلقيه جلسة استماع عادلة. قام القاضي إبراهيم الزايد من محكمة التمييز البحرينية بتأجيل الجلسة إلى 8 مايو/أيار 2018. في 8 مايو/أيار 2018، أجلت محكمة التمييز، التي لها القول الفصل في القضية، قضية نبيل رجب إلى 20 مايو/أيار 2018 لسماح الحجج الختامية.

علاوة على ذلك، يواجه نبيل رجب تهماً إضافية في قضيتين أخريين على الأقل تتعلق بمقالات نُشرت في صحف أجنبية حول سجل البحرين في مجال حقوق الإنسان³.

III. الحكم لا يفي بالتزامات البحرين الدولية

في صباح يوم 21 فبراير/شباط 2018، حضرت مراقبة المحاكمة إلى المحكمة الجنائية الكبرى في البحرين والتقت بفريق نبيل رجب القانوني ودبلوماسيين من سفارات الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا، الذين كانوا حاضرين في المحاكمة ويراقبون بانتظام جلسات استماع نبيل رجب. قدمت المراقبة نسخة من جواز سفرها وهويتها المهنية القانونية إلى موظفي الأمن خارج المحكمة، وانتظرت خارج المحكمة مع الممثلين الدبلوماسيين المعنيين لمدة 15 دقيقة تقريباً قبل منحهم حق الوصول إلى المحكمة.

كان الجو في المحكمة يسوده التوتر والقلق. جلست المراقبة في متن المحكمة وتم احتجاز السجناء إلى اليسار خلف حاجز واق. تمكنت المراقبة من رؤية نبيل رجب الذي بدا منهكاً. في حين أنها كانت تنتظر استدعاء قضية رجب، تمكنت المراقبة من مشاهدة ما يقرب من عشرة متهمين آخرين الذين سُمعت قضاياهم. وكان أكثر ما يلفت الانتباه هو أنه لم يُسمح للمتهمين بالتحدث. تم استدعاء كل حالة، واقترب ممثل قانوني من مقعد القاضي ولكن لم يقدم أي منهم تمثيلاً؛ تحدث القاضي ثم الممثلون القانونيون ثم غادروا المحكمة. عندما استدعت قضية نبيل رجب اتبعت نفس العملية؛ حيث استدعي اسمه، واقترب من الحاجز الفاصل واقترب فريقه القانوني أسفل مقعد القضاة. تكلم القاضي، لكن لم يحصل أي من الممثلين القانونيين أو المدعى عليه على فرصة للتحدث، الأمر الذي يتعارض مع المعايير الدولية للإجراءات القانونية، كما هو موضح أدناه. وبعد جلسة قصيرة جداً لم تتجاوز الدقيقتين اصطحب نبيل رجب من المحكمة، فابتسم وأشار بعلامة الصمود أثناء مغادرته.

حُكم على رجب في نفس اليوم الذي حكم فيه على أكثر من عشرة متهمين آخرين، ولم يُسمح للمتهمين بالتحدث في أي قضية من القضايا. استغرق الحكم على رجب دقيقتين لإنجازه. علقت المراقبة لاحقاً أنها بصفتها محامية "وجدت المحاكمة غير عادية ومقلقة على حد سواء" حيث أن إمكانية الحكم على شخص ما بالسجن لمدة خمس سنوات دون أن ينطق فريقه القانوني بكلمة واحدة في دفاعه كان مدهشاً.

تنص المادة 14 (3) (د) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على الحق في محاكمة عادلة تحدد حقوق المتهم في الدفاع عن نفسه/نفسها من خلال المساعدة القانونية، ومع ذلك، فإن عملية المحاكمة التي شهدتها المراقبة بشكل مباشر تثير مخاوف جدية بشأن نزاهة محاكمة نبيل رجب. لقد صدر ضده حكماً بالسجن لمدة خمس سنوات دون السماح بأي تمثيل من فريقه القانوني، وهو أمر لا يمكن التوفيق بينه وبين حقه في الدفاع.

³ انظر "رسالة من سجن بحريني"، 4 سبتمبر/أيلول 2016 نيويورك تايمز، و"برلين وباريس، راجعوا علاقاتكم مع ممالك الخليج" لوموند 19 ديسمبر 2016.

خلال فترة وجود المراقبة في المحكمة، شهدت وجوداً عسكرياً كبيراً إلى الحد الذي بدا فيه أن مسؤولي المحكمة، بل وبعض المحامين، على دراية شخصية بالمسؤولين العسكريين، مما يثير القلق بشأن استقلال القضاء. علمت المراقبة من مصدر موثوق به أن السلطات الحاكمة أقرت محاكمة المدنيين أمام محكمة عسكرية. يمكن القول إن هذا يتناقض مع المادة 14 (1) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي تنص على أنه "يحق لكل شخص أن تكون قضيته محل نظر منصف وعلمي من قبل محكمة مختصة مستقلة حيادية."

تعرض نبيل رجب أثناء احتجازه، كما ذكرت التقارير، لسوء معاملة بدنية والحبس الانفرادي لفترات طويلة بشكل متكرر. تمت إزالة ممتلكاته الشخصية مثل الملابس والكتب. توفت عمته في أوائل فبراير/شباط 2018، وعلى الرغم من التقدم بطلب للحصول على إجازة لحضور جنازتها، وهو ما يسمح به القانون البحريني، إلا أنه لم يُنظر إليه على النحو الواجب وظل في السجن.

يمكن القول إن هذا كله يعادل المعاملة القاسية والمهينة والاحتجاز التعسفي المخالف للمادتين 7 (حظر التعذيب) و 9 (الحق في الحرية والأمن للأفراد) في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

وفي انتظار المحاكمة، تأجلت قضية نبيل رجب عشرات المرات مما تسبب في تأخير غير ضروري وغير مبرر في الإجراءات. وهذا يتعارض مع حقه في الاستماع إلى محاكمته في غضون فترة زمنية معقولة بموجب المادة 9 والمادة 14 (3) (ج) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

تنتهك القضية نفسها المادة 19 (الحق في حرية التعبير) والمادة 22 (الحق في حرية تكوين الجمعيات) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن القضية تنتهك المادتين 19 و 20 من دستور مملكة البحرين على النحو التالي:

المادة 19 - حظر التعذيب

"د. لا يعرض أي إنسان للتعذيب المادي أو المعنوي، أو للإغراء، أو للمعاملة الحاطة بالكرامة، ويحدد القانون عقاب من يفعل ذلك. كما يبطل كل قول أو اعتراف يثبت صدوره تحت وطأة التعذيب أو بالإغراء أو لتلك المعاملة أو التهديد بأي منها".

المادة 20 - المحاكمات الجنائية

"ج. المتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية لممارسة حق الدفاع في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة وفقاً للقانون.

د. يحظر إيذاء المتهم جسدياً أو معنوياً.

هـ. يجب أن يكون لكل متهم في جناية محامٍ يدافع عنه بموافقة.

و. حق التقاضي مكفول وفقاً للقانون".

كما تعهدت البحرين بالتزامات أخرى في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً (إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان).

IV. استمرار سوء معاملة نبيل رجب

منذ بداية احتجازه في 13 يونيو/حزيران 2016، احتجز نبيل رجب في ظروف احتجاز قاسية للغاية، بما في ذلك الحبس الانفرادي، ويُمنع بانتظام من الاتصال بمحاميه. تقوم سلطات السجن بحرمان نبيل رجب بانتظام من السلع الأساسية والخدمات الصحية اللازمة بالإضافة إلى إبقائه بالزنزانة لمدة 23 ساعة في اليوم. وبحسب ما ذكرته التقارير فإن نبيل رجب قد تعرض للمعاملة المهينة من قبل حراس السجن، بما في ذلك عمليات التفتيش المهينة والمذلة، وحلق شعره بالقوة والإغارة العشوائية على زنزانه ليلاً ومصادرة أغراضه الشخصية⁴.

في أبريل/نيسان 2017، خضع نبيل رجب لعملية جراحية في مستشفى قوات الدفاع البحرينية، وبعد ذلك تم إعادته إلى زنزانه، حيث كانت العناية اللاحقة للعملية الجراحية سيئة للغاية مما أدى إلى ظهور عدوى خطيرة لديه واضطر إلى قضاء عدة أشهر كيما يتعافى في المستشفى. ولديه عدد من العوارض الصحية الصعبة، بما في ذلك مشاكل في القلب وارتفاع ضغط الدم.

في 25 أكتوبر/تشرين الأول 2017، نُقل نبيل رجب من المستشفى إلى السجن. حيث أنه لا يزال محتجزاً حتى 08 مايو/أيار 2018 في جناح منفصل عن سجن جو بنفس الزنزانة التي تضم خمسة من أعضاء داعش ذوي الرتب العالية، وجميعهم من عشيرة بن علي. لقد أتهم رجب قبل ثلاث سنوات وذلك بسبب تغريدات تنتقد البحرين لغضها الطرف عن صعود تنظيم داعش. وأشار في تغريداته بشكل غير مباشر إلى عشيرة بن علي. أن هذا يضعه في خطر أكبر من التعرض لسوء المعاملة.

في أواخر مارس/آذار 2018، نُقل نبيل رجب إلى مستشفى وزارة الداخلية حيث خضع لإجراءات ما قبل الجراحة. ومع ذلك، أُبلغ في وقت لاحق أنه لن يسمح له إلا بإجراء الجراحة في المستشفى العسكري. رفض نبيل رجب ذلك سبب سوء المعاملة التي تلقاها من قبل. لقد كان من المفترض أن يخضع لعملية استئصال الناسور الشعري، جراحة خراج ونزح جراحي والذي تلقاه بالفعل في العام الماضي. أوصى طبيب نبيل رجب قبل العملية الجديدة بأن يذهب إلى عيادة ليزر لإزالة شعره من أجل التخفيف من حدة الجراحة، لكن تجاهلت سلطات السجن توصية الطبيب.

في 4 أبريل/نيسان 2018، نُقل نبيل رجب لفترة وجيزة إلى مستشفى البحرين العسكري بسبب إصابته بدوران مستمر في الرأس والغشيان، وتم أخذ عينة من دمه لمزيد من الفحوصات. وأثناء عملية النقل، تعرض نبيل رجب للتفتيش بعد تجريده من ملابسه وتم تقييده في حافلة بداخلها نوع من الزنازين الصغيرة ونتج عن ذلك أن رأسه كان يرتطم بالقضبان الحديدية كلما توقفت الحافلة. وفي وقت لاحق من نفس اليوم، تلقى الضباط في المستشفى أوامر بإعادته إلى سجن جو.

في 20 أبريل/نيسان 2018، أفادت عائلة نبيل رجب أنه لم يُسمح له بالشرب لأكثر من 24 ساعة. وأخيراً تم إعطاؤه الماء بعد أن انهار سجين آخر بسبب الجفاف⁵.

⁴ انظر الخط الزمني لمركز البحرين لحقوق الإنسان لمضايقات نبيل رجب: <http://bahrainrights.org/ar/node/7943>

⁵ انظر [نداء المرصد العاجل](#) / OBS / 0812 / BHR 006 / 048.32، نشر في 24 أبريل/نيسان 2018

في ملاحظاتها الختامية بشأن البحرين التي نُشرت في 12 مايو/أيار 2017، لفتت لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة الانتباه إلى أن "الاستخدام المفرط للحبس الانفرادي يشكل عقوبة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة، أو اعتماداً على الظروف، تعادل التعذيب"⁶. وأضافت لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة أنها "قلقة للغاية" من جراء السجن التعسفي والتعذيب وسوء معاملة المدافعين المحتجزين عن حقوق الإنسان في البحرين، بما في ذلك نبيل رجب.

تدهورت صحة نبيل رجب بشكل مطرد منذ اعتقاله في عام 2016. مع وجود أحكام الحبس الحالية لمدة سبع سنوات، هناك مخاوف جدية حول إلى أي مدى يمكن لصحته الهشة أن تستمر. إذا استمرت معاملة نبيل رجب المهينة وغير الإنسانية، فهناك خطر حقيقي في أن يموت في السجن.

٧. القيود على دخول البحرين

عقب وصولها إلى مطار البحرين الدولي في 20 فبراير/شباط 2018، تقدمت المراقبة بطلب للحصول على تأشيرة مؤقتة. أُخذ منها جواز السفر واستمارة الطلب وتم تركها تنتظر لفترة طويلة من الوقت تبدو غير عادية.

وأخيراً، جاء مسئول بالمطار إلى المراقبة واستجوبها بشأن نوع القانون الذي مارسه والغرض من زيارتها إلى البحرين، قبل أن تُمنح في النهاية تأشيرة مدتها أسبوعان. قالت المراقبة إنها وجدت طبيعة الأسئلة "ترهيبية واتهامية"، وبدا رد فعل مسؤولي المطار منذراً بالخطر، ولا يمكنها إلا استخلاص أن ذلك يرجع إلى وظيفتها المعلنة كمحامية على طلب التأشيرة.

من تجربة المنظمات غير الحكومية التي نظمت البعثة، أدركت المراقبة أنه لن يُسمح لها بدخول البلاد إذا كشفت أنها تخطط لحضور محاكمة نبيل رجب. ففي خلال السنوات القليلة الماضية مُنع عشرات من البعثات الدولية والمراقبين من دخول البلاد، خاصةً ومنذ عهد قريب:

- رفضت البحرين استقبال وفد من البرلمان الأوروبي في محاولة لتقييم حالة حقوق الإنسان كما قال رئيس اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان التابعة للبرلمان الأوروبي، **أنطونيو باتزاري**، في البرلمان الأوروبي في 26 أبريل/نيسان 2017 .
- رفضت البحرين دخول **لارس اصلان راسموسن**، عضو البرلمان الدنماركي، و **براين دولي**، عضو المجلس الاستشاري لمركز الخليج لحقوق الإنسان، في 4 أبريل/نيسان 2018، مدعية أن الإثنين يشكلان "خطراً أمنياً". لقد كانا في محاولة لزيارة المدافع عن حقوق الإنسان **عبد الهادي الخواجة** في السجن في عيد ميلاده، وهو مواطن دنماركي ومؤسس مركز الخليج لحقوق الإنسان⁸.
- رفضت السفارة البحرينية في باريس طلب بعثة الخدمة الدولية لحقوق الإنسان مرتين لزيارة المدافعين عن حقوق الإنسان المعتقلين والسجناء السياسيين الذي كان من المقرر القيام بها في أكتوبر/تشرين الأول 2017 ثم في مارس/آذار 2018.

⁶ انظر التعليقات الختامية بشأن التقريرين الدوريين الثاني والثالث للبحرين، الذي اعتمده اللجنة في دورتها السنين (من 18 أبريل/نيسان إلى 12 مايو/مايس 2017) الفقرة أ. 20. انظر أيضا الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي *Opinion A/HRC/WGAD/2013/12 No*, 2013/12, بتاريخ 25 يوليو/تموز 2013 فقرة 20.

⁷ انظر منع وفد حقوق الإنسان بالبرلمان الأوروبي من دخول البحرين، 27 أبريل/نيسان 2018 (العربي الجديد، العربي انجليش)

⁸ انظر **البحرين: ترحيل نائب دنماركي وناشط حقوقي أثناء محاولتهما زيارة عبد الهادي الخواجة** 2018-04-04

- مُنع مراقب من الدخول إلى البحرين قبل جلسة نبيل رجب في قضية تويتر فيناريخ 22 مارس/أذار 2017. كلف بمهمته من قبل كل من، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، وفرونت لاين ديفيندرز، ومركز الخليج لحقوق الإنسان ومرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، بالشراكة بين الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب.

٧١. الخاتمة والتوصيات

خلف ستار اقتصاد البحرين المزدهر، تخفي المملكة العديد من إنتهاكات الحقوق والجهود الدؤوبة لإسكات أولئك الذين يسلطون الضوء على هذه الإنتهاكات التي ترتكب داخل البحرين وخارجها، بما في ذلك في اليمن من خلال مشاركتها في التحالف الذي تقوده السعودية. اليوم، تعاني البحرين من التعتيم، وتمنع المدافعين المحليين عن حقوق الإنسان من التعبير عن أنفسهم أو السفر، وتحظر على الصحفيين الأجانب ومنظمات حقوق الإنسان التقصي. قامت السلطات بإخضاع العديد من الأشخاص الذين عارضوها بطريقة سلمية أو الذين انتقدوا علانية تصرفات السلطات وسياساتها إلى الاعتقال والسجن والتعذيب والترهيب وسحب الجنسية أو إلى النفي. لا توجد صحيفة مستقلة أو تغطية إعلامية. ومنذ بداية عام 2018، فإن عدد الأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام قد تضاعف.

في الصدارة، يعتبر نبيل رجب أحد أكثر المدافعين عن حقوق الإنسان شهرة في البلد. يتعرض باستمرار لمضايقات وتجريم وسجن منذ عام 2011، هو الآن يقضي عقوبة بالسجن لمدة سبع سنوات بسبب تحدّثه علناً عن إنتهاكات حقوق الإنسان. وكما وثقت المراقبة، فإن المحاكمة التي أدت إلى عقوبته الأخيرة قد شابتها مخالفات عديدة ولم ترق إلى المعايير الدولية للمحاكمة العادلة.

كانت جلسة النطق بالحكم مثلاً صارخاً على كيفية إنتهاك حقه في المحاكمة العادلة طوال الإجراءات، حيث لم يظهر نبيل رجب سوى لبضع دقائق ولم يُمنح حتى فريق دفاعه فرصة للتحديث. أن هذا الاستنتاج مرتبط بقلق كبير حيث افتتحت محاكمته في الاستئناف بتاريخ 23 أبريل/نيسان 2018.

خلصت المراقبة إلى أنه "ينبغي أن يكون من حقي كمحامي أن أكون قادراً على الدخول إلى قاعة المحكمة وأن أراقب العملية القانونية لتلك المحاكمة. وبينما لم يتم منعي من القيام بذلك، شعرت أن وجودي لم يتم الترحيب به أو تقديره سواء عند الوصول إلى المطار أو في مباني المحكمة."

إن حالة سجن نبيل رجب واحتجازه، وهي أحدث مثال على الأساليب المسيئة التي تستخدمها السلطات البحرينية لسنوات لإسكاته، تثير مخاوف كبيرة حيث تأثرت حالته الصحية بشدة جراء احتجازه وعدم تلقيه الرعاية الطبية.

تسعى السلطات البحرينية، من خلال الدفع بالمضايقات القضائية والسجن لأقصى الحدود، إلى سحق وإصرار المدافع الأكثر شهرة عن حقوق الإنسان في البلاد. لم تعد صحته فقط، بل حياته في خطر، بالنسبة لرجل إثمه الوحيد هو إعلان ارتباطه بحرية الرأي والتعبير.

وفي ضوء هذه العناصر، يحث كل من، مركز الخليج لحقوق الإنسان ومرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، بالشراكة بين الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب وفرونت لاين ديفيندرز ومنظمة القلم الإنكليزية ومركز البحرين لحقوق الإنسان السلطات البحرينية على:

- I. ضمان سلامة نبيل رجب الجسدية والنفسية في جميع الظروف، وكذلك جميع المدافعين عن حقوق الإنسان في البحرين؛
- II. الإفراج الفوري عن نبيل رجب بدون قيد أو شرط، حيث أن احتجازه تعسفي وظروفه تعتبر سوء معاملة وتعرض حياته للخطر؛
- III. ضمان وصول ممثلي المنظمات غير الحكومية البحرينية والدولية والبعثات الدبلوماسية إلى نبيل رجب في السجن؛
- IV. تزويد نبيل رجب بالعناية الطبية الكافية أثناء وجوده في السجن؛
- V. وضع حد لأي فعل من أفعال المضايقات، بما في ذلك على المستوى القضائي، ضد نبيل رجب وضد جميع المدافعين عن حقوق الإنسان في البحرين؛
- VI. وفي غضون ذلك، ضمان أن جميع الإجراءات القضائية ضده تتم في إطار من الامتثال الكامل لحقه في محاكمة عادلة يحميها القانون الدولي لحقوق الإنسان؛
- VII. التوافق في أي ظرف من الظروف مع أحكام إعلان المدافعين عن حقوق الإنسان التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 9 ديسمبر/كانون الأول 1998، ولا سيما المادة 1، المادة 6 (ج)، 9، 11 و 12.2؛
- VIII. ضمان احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية في جميع الظروف وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان والصكوك الدولية التي صادقت عليها البحرين، وكذلك تنفيذ توصيات لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة؛
- IX. السماح للوفود الأجنبية، بما في ذلك البرلمانين والمنظمات غير الحكومية وممثلي الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، بالدخول إلى البحرين لزيارة المدافعين عن حقوق الإنسان المحتجزين ومراقبة محاكمتهم والالتقاء بالمسؤولين لمناقشة أوضاع حقوق الإنسان في البحرين.

في ضوء هذا التقرير، فإن مركز الخليج لحقوق الإنسان ومرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، بالشراكة بين الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب وفرونت لاين ديفيندرز ومنظمة القلم الإنكليزية ومركز البحرين لحقوق الإنسان يحثون الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والدول ذات التمثيل الدبلوماسي في البحرين على:

- I. الاستمرار في إثارة قضية نبيل رجب وغيره من المدافعين عن حقوق الإنسان المعتقلين، بما في ذلك عبد الهادي الخواجة مع حكومة البحرين؛
- II. طلب إجراء زيارات لنبيل رجب حتى إطلاق سراحه؛
- III. حضور محاكمات نبيل رجب وغيره من المدافعين عن حقوق الإنسان، والاحتجاج عندما يمثل سجنهم انتهاكاً للقانون الدولي، والدعوة إلى إطلاق سراحهم الفوري ودون قيد أو شرط.